عبر قانون سيدرج في الجلسة القادمة بصفة الاستعجال لمعالجة الآثار المترتبة على انتشار «كورونا»

«المالية» تجمع على إنقاذ المتضررين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الحمد : القانون مكون من 22 ماده بفترة سداد تصل إلى 10 سنوات منها سنتا سماح بتمويل لا يزيد على 250 ألف دينار

■ اللجنة ناقشت مع الحكومة 5 اقتراحات بقوانين بشأن تأجيل أقساط القروض وبانتظار ردها خلال اجتماع الغد

وافقت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية بالإجماع أمس، على قانون لمعالجة الآثار المترتبة على انتشار وباء «كورونا» وتداعياته، على المتضررين من أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

وأوضح رئيس اللجنة النائب أحمد الحمد في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة، أن اللجنة ناقشت في اجتماعها الخامس أمس الأول والسادس أمس 11 اقتراحاً بقانون مقدما من النواب، إضافة إلى مشروع بقانون مقدم من الحكومة تهدف بعضها إلى تمويل المتضررين والبعض الآخر الى تعويضهم.

وبين انه بعد مناقشة هذه الاقتراحات مع الجانب الحكومي، ممثلا في وزارتي المالية والتجارة والبنك المركزي والصندوق الوطني لدعم المشروعات، والجمعية الاقتصادية وبعض اصحاب المشاريع المتضررة، انتهت اللجنة بالإجماع إلى اقرار قانون ينقذ اصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة من تداعيات فيروس «كورونا».

أضاف ان هذا القانون مكون من ٢٢ ماده بفترة سداد تصل الى ١٠ سنوات، منها سنتا سماح، بتمويل لا يزيد عن ٢٥٠ ألف دينار، مؤكدا انه سيدرج في الجلسة القادمة لمجلس الأمة بصفه الاستعجال.

اجتماع لجنة المالية البرلمانية

جانب آخر من الاجتماع

■ خليل الصالح : سنرفع تقريرنا بشأن القروض إلى المجلس وندعو الجانب الحكومي للتفاعل بالإيجاب مع هذا الملف وحله

حماد : العميل الصغير لا يزيد عدد العاملين لديه على 50 ولا تتجاوز أصول مشروعه 250 ألف دينار والمتوسط 51 عاملاً

وفي موضوع آخر قال الحمد إن اللجنة ناقشت مع الحكومة 5 اقتراحات بقوانين بشأن تأجيل أقساط القروض، لافتا إلى أن اللجنة بانتظار الرد الحكومي في هذا الشأن خلال اجتماع اللجنة غدا الخميس للوصول إلى صيغة توافقية.

من جهته اعتبر عضو اللجنة النائب خليل الصالح، أن جميع مواد القانون «22 مادة» تصب في صالح المتضررين، وتم التركيز على نقاط رئيسية، من بينها مطالبة اللجنة برفع المدة الحالية للسداد بشكل عام إلى 10 سنوات، منها عامان بلا سداد و8 أعوام يتم خلالها السداد.

وأشار الصالح إلى أن اللجنة ناقشت قضية إسقاط القروض خلال الاجتماع مع الحكومة وطلبت تأجيل السداد لمدة ستة أشهر، إلا ان الحكومة أكدت ان الرد على اللجنة في هذا الشأن سيكون في اجتماع اللجنة غدا الخميس.

وأكد على أن اللجنة سترفع تقريرها بهذا الخصوص إلى مجلس الأمة، متمنياً من الحكومة التفاعل بالإيجاب مع هذا الملف وحله.

من جانبه أوضح عضو اللجنة النائب سعدون حماد، أن أهم مواد القانون، تتضمن تعريف العملاء المتضررين والعملاء الصغار والمتوسطين، بمن فيهم أصحاب المشروعات الناشئة والتي تضرر نشاطهم جزئياً أو كلياً جراء أزمة كورونا، وعدم قدرتهم على دفع النفقات الدورية التعاقدية الاساسية المطلوبة.

واشار حماد الى ان تعريف العميل الصغير هو الذي لا يزيد عدد العاملين لديه عن ٥٠ عاملاً، ولا تتجاوز اصول مشروعه ٢٥٠ ألف دينار ،ولا تزيد ايراداته عن ٧٥٠ ألف دينار سنويا.

وبين أن العميل المتوسط هو من لديه ٥١ عاملاً ولا يزيد عن ١٥٠ عاملاً في مشروعه، ولا تتجاوز اصول المشروع ٥٠٠ ألف دينار ولا تزيد ايراداته على مليون و٥٠٠ ألف دينار سنويا.

وأشار إلى أن المادة رقم «٢» تنص على انه يمنح العملاء المتضررون تمويلا، ويحدد البنك المحلي قيمته بناء على ما تسفر عنه دراسة اوضاع العميل ووفق احتياجاته الفعلية لتغطية العجز في النفقات النقدية والالتزامات الدولية التعاقدية.

وبين أن المادة رقم «٣» تقول إنه لا يستفيد من التمويل العميل غير المنتظم السداد حتى ٣١ / ١٢ / ٢٠١٩ ، ويحدد عدم الانتظام وفقا لما تقضي به تعليمات البنك المركزي ويستثنى من ذلك العملاء المتضررين اصحاب المشاريع الناشئة قبل ١٢ / ٣ / ٢٠٢٠ .

وأوضح أن المادة رقم «٦» تقضي بأن يتم سداد التمويل والعائد خلال مدة لا تتجاوز ٨ سنوات بعد فترة سماح سنتين من تاريخ المنح، ويقدر البنك المحلي أجل السداد وفقا للتدفقات النقدية المتوقعة وأن يشمل أصل الدين والفائدة او العائد.

ولفت إلى أن المادة رقم «٩» تنص على أن تضمن الدولة ٨٠٪ من أصل التمويل المقدم للعملاء المتضررين دون الفوائد أو العوائد، خلال الاجل المحدد في المادة رقم «٦» من هذا القانون وبحد أقصى ٥٠٠ مليون دينار لإجمالي التمويل الجديد المقدم خلال ٦ شهور من تاريخ العمل بهذا القانون.

وعن الاقتراح بقانون الآخر الخاص بتأجيل سداد أقساط المواطنين، بين حماد ان اللجنة ناقشت هذا الاقتراح مع الجانب الحكومي خلال الاجتماع، وأن اللجنة حددت غدا الخميس موعدا للتصويت على تأجيل أقساط المواطنين.

بعد انتشار مقطع الفيديو في مواقع التواصل الاجتماعي

عبدالكريم الكندري يطالب وزير التجارة بالتحقيق في «اعتداء مسؤول بالموانئ على رجل أمن»

عبدالكريم الكندري

طالب النائب عبدالكريم الكندري وزير التجارة بـ«التحقيق في التصوير المنتشر بوسائل التواصل والذي يوثق حادثة اعتداء أحد المسؤولين في الموانئ على رجل أمن واتخاذ جميع الإجراءات القانونية بحقه إن صحت الواقعة».

فارس العتيبي: «المطوّر العقاري» لـ «جنوب سعد العبدالله» .. مرفوض

فارس العتيبي

قال النائب فارس العتيبي «التزاماً بميثاق جنوب سعد العبدالله، نجدد حرصنا ووقوفنا مع مطالبات المواطنين برفض المطوّر العقاري وسرعة إصدار أوامر البناء في المنطقه وإنهاء معاناة الأُسَر الكويتيه التي استمرت لسنوات».

اللجنة ناقشت ميزانيتها الجديدة وحسابها الختامي للسنتين الماليتين المنتهيتين

«الميزانيات» : 73 % من مصروفات «شؤون ذوي الإعاقة» ستوجه للمساعدات الاجتماعية والخدمات التعليمية لذوي الاحتياجات

■ الملا : مصروفات الهيئة 197 مليون دينار والإيرادات المحصلة والبالغة مليون دينار تجاوزت التقديرات

بدر الملا مترئساً اجتماع لجنة الميزانيات

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي مشروع ميزانية الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة، للسنة المالية الجديدة 2022/2021 وحسابها الختامي للسنتين الماليتين المنتهيتين 2019/2018 و2020/2019 ، وملاحظات ديوان المحاسبة وجهاز المراقبين الماليين بشأنهما.

وأوضح رئيس اللجنة د. بدر الملا في بيان صحفي، أن مصروفات الهيئة في ميزانية السنة الجديدة تبلغ نحو 197 مليون دينار، بزيادة 4 % عما صرفته فعليا في السنة المالية المنتهية الأخيرة ، مبينا أن 73 % من مصروفات الهيئة المقدرة ستوجه للباب السابع «المنافع الاجتماعية» والمعني بالمساعدات الاجتماعية والخدمات التعليمية لذوي الإعاقة.

وأفاد أن الإيرادات المحصلة والبالغة نحو مليون دينار تجاوزت التقديرات في ميزانية السنة المالية المنتهية 2019/2018 بنسبة 164 % ، مشيرا إلى أن نسبة كبيرة منها تبلغ 68 % عبارة عن إيرادات قيدية «غير حقيقية» وانما نتج خلل في صرف المبالغ المعلاة في حساب الأمانات.

وأشار إلى أن اللجنة ناقشت ما رصدته الجهات الرقابية من ضعف في الأنظمة الرقابية بالهيئة وقلة الإمكانات البشرية، مؤكدة أهمية التزام الهيئة بقواعد تنفيذ الميزانية وتدعيم إداراتها المالية المختلفة بالأعداد الكافية من الموظفين، مع ضرورة تفعيل مكتب التدقيق والتفتيش لضبط الأعمال المالية والإدارية في الهيئة وتلافي ما ورد من ملاحظات بهذا الشأن .

وبين الملا أن هناك ملاحظات تتعلق بصرف مستحقات ذوي الإعاقة، وبطء الهيئة في تحصيل المديونيات الناتجة عن الصرف غير المستحق لبعض الحالات نتيجة الوفاة أو تغيير شدة الإعاقة أو ايقافها لأسباب طبية.

وقال إن إجمالي المبالغ المصروفة من دون وجه حق في هذا الجانب ما يزيد على مليوني دينار حسبما ورد في الحساب الختامي الأخير للهيئة، لافتا إلى أن اللجنة شددت على ضرورة تدعيم الأنظمة في الهيئة بالرقابة اللازمة لتشمل أجهزتها الآلية والبشرية على حد سواء.

وأفاد أن اللجنة ناقشت أيضا اختلاف وجهات النظر ما بين الجهات الحكومية المعنية حيال بعض الإدارات، والتي سبق أن تم نقلها من وزارة الشؤون الاجتماعية للهيئة، ومنها دور الرعاية الاجتماعية والمركز الطبي التأهيلي ومحاولات لإعادة ضمها مرة أخرى للوزارة، وما يقابلها من رأي للهيئة بنقل المركز الطبي لوزارة الصحة، كونه هو المعني بتقديم الخدمات الطبية والعلاجية للنزلاء. كما ناقشت اللجنة دور الهيئة في إدارة مباني دور الرعاية وتأهيلها بالتجهيزات والكوادر اللازمة، وما تتطلبه من صيانة لتوفير البيئة الملائمة للنزلاء.

مداخلات الحضور

■ بحثنا موضوع مباني دور الرعاية وتأهيلها بالتجهيزات والكوادر اللازمة لتوفير البيئة الملائمة للنزلاء